اقتصاد

الكويت: قانون لإنهاء تجارة الإقامات

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

قال مصدر حكومي رفيع المستوى لـ«العربي الجديد» إن مجلس الوزراء الكويتي أرسل مشروع القانون الجديد لإقامة الأجانب، إلى مجلس الأمة (البرلمان) للموافقة عليه خلال الأيام المقبلة، حيث يستهدف القانون معالجة أوجه القصور وثغرات القانون القديم ومكافحة الاتجار بالبشر، وخصوصاً بعد الكشف عن العديد من القضايا المتعلقة بتجارة الإقامات التي سببت تكدس أعداد كبيرة من العمالة الوافدة الهامشية.

وأوضح المصدر، الذي فضّل عدم الكشف عن هويته، أن قانون الإقامة الحالي صدر منذ 6 عقود، مشيراً إلى أن الظروف الراهنة، وخاصة مع تداعيات أزمة كورونا، دفعت الحكومة إلى دراسة إجراء تعديلات أو إقرار قانون جديد بعد مشاورات نواب مجلس الأمة من أجل مواكبة متطلبات المرحلة المقبلة التي تحتاج إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية، في ظل الحاجة إلى عمالة مدربة وأصحاب خبرات حقيقية، وعدم السماح للشركات الوهمية باستغلال ثغرات القانون الحالي.

وأثار إعلان مجلس الوزراء عن مشروع القانون الجديد قلق الوافدين بشأن خطط الحكومة لترحيل مئات الآلاف منهم، وعدم استقرار أوضاعهم المعيشية بسبب تداعيات جائحة كورونا، فضلاً عن المخاوف من تأثير القانون في الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، في ظل حالة الركود التي تشهدها البلاد. وأعلنت الحكومة الكويتية في وقت سابق، عن خطوات مقبلة لترحيل نحو 560 ألف وافد.

وتضمن مشروع القانون الجديد أن يتحمل الكفيل أو صاحب العمل، وكذلك من ساهم في تشغيل عمالة غير مرخصة مسؤولية ونفقات إبعاد المخالفين، وفرض عقوبات رادعة لمنع الممارسات غير القانونية والحد منها، وضبط التزام العمالة في الغرض المرخص لها. واستُحدِثَت عقوبات جديدة في القانون الجديد للاتجار بالإقامة وتشديد عقوبتها.

من جانبه، أكد أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت، عبد الله الهاجري، أن الخطوات الحكومية الأخيرة قد تساهم في الإضرار بالاقتصاد الوطني، حيث إن الكويت ستظل بحاجة دائماً إلى قوة بشرية للعمل في المشاريع الكبرى التي تحتاج خبرات، مستغرباً إصرار مجلس الوزراء على التخلص من الخبرات، وخصوصاً ممن تعدى سنّ الـ60، في الوقت الذي تحرص فيه كبرى الشركات العالمية على استقدام هذه الخبرات. وأضاف الهاجري، خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أنه قد يكون هناك الآلاف من العمالة غير المدربة في الكويت، غير أن التخلص من أعداد كبيرة من الوافدين سيضرّ بقطاعات اقتصادية كبيرة، وخصوصاً العقارات التي ستخلو من سكانها، والأسواق والمتاجر التي تعتمد على الوافدين، سواء كعاملين أو مشترين ومتسوقين، فضلاً عن خسائر كبيرة ستلحق بشركات السيارات وغيرها من الأنشطة التجارية مثل متاجر التجزئة التي ستتأثر بالطبع جراء الإجراءات الحكومية.

على جانب آخر، قال الخبير الاقتصادي، مروان سلامة، لـ«العربي الجديد» إن حالة الغضب الشعبي تجاه زيادة أعداد المخالفين وتقاعس الحكومة عن معالجة قضية التركيبة السكانية، كانت الدافع الرئيس إلى إقرار قانون جديد يعالج ثغرات القانون القديم ويمنع تجارة الإقامات وفرز العمالة القادمة إلى الكويت. وحذّر سلامة من رضوخ الحكومة لرجال الأعمال وأصحاب النفوذ المستفيدين من القانون الحالي، مشيراً إلى أن القانون الجديد سيحارب عمليات التربح من الاتجار بالبشر بصورة كبيرة.

انتعاش مبيعات السيارات في الصين

تسارعت مبيعات السيارات في الصين في شهر يوليو/ تموز الماضي، الأمر الذي يعني تقديم الدعم لعمالقة السيارات في العالم، وفقا لما ذكرته «بلومبيرغ». وارتفعت مبيعات التجزئة لسيارات الصالون وسيارات الدفع الرباعي والحافلات الصغيرة والمركبات متعددة الأغراض، بـ7,9% في يوليو على أساس سنوي لتصل إلى 1,63 مليون وحدة.

وارتفع سهم فولكس فاغن، بأكثر من 40%، من أدنى مستوى في منتصف مارس/ آذار الماضي في السوق الصينية. وارتفع سهم شركة جنرال موتورز بأكثر من 60% خلال تلك الفترة، في حين باعت شركة تيسلا، 11014 سيارة في الصين خلال شهر يوليو/ تموز، كأفضل بائع للسيارات الكهربائية الخالصة.

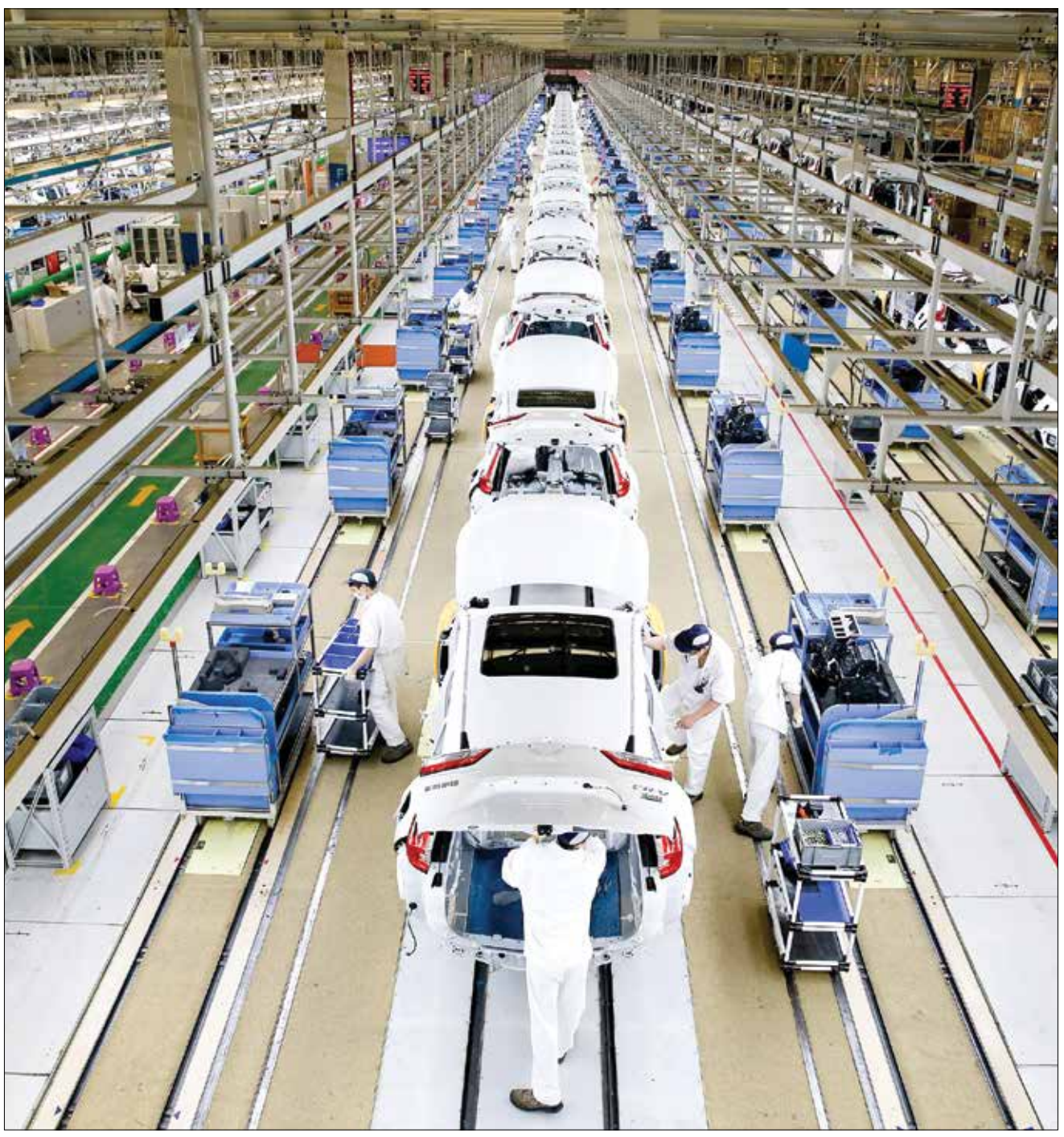

(Getty)

حفتر والإصرار على تجويع الليبيين

مصطفى عبد السلام

يصرّ اللواء المتقاعد خليفة حفتر على تحويل الليبيين إلى شعب من الفقراء والمعدمين والبؤساء، الذين يعانون من الفقر والبطالة والأمراض وزيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية، وتلاحقهم أوجاع الدول الفقيرة من تدهور في خدمات التعليم والصحة، وتردٍّ في البنية التحتية، وخاصة المرتبطة مباشرة بالمواطن، مثل شبكات الطرق والمياه والصرف الصحي وإنتاج الكهرباء وغيرها، رغم امتلاك ليبيا لثروات نفطية وطبيعية هائلة تدرّ عليها مليارات الدولارات سنوياً، وتؤهلها لأن تكون سويسرا العرب، وربما أغنى دولة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة مع قلة عدد السكان.

هذا الإصرار يأتي عبر إغلاق الموانئ والحقول النفطية الرئيسية في شرق ليبيا منذ شهور، وتحديداً منطقة الهلال النفطي الاستراتيجية الواقع معظم أجزائها في إقليم برقة، وتعتبر من أبرز المناطق التي تضم حقول النفط الرئيسية على الإطلاق، ويمثل إنتاجها ما يراوح بين 60 و80% من صادرات البلاد النفطية، وتضم الحقول المعروفة (السدرة، راس لانوف، البريقة، الزويتينة)، إضافة إلى ميناء الحريقة في مدينة طبرق أقصى الشرق. ومع إصرار خليفة حفتر على إغلاق حقول النفط والموانئ النفطية، فإنه يحجب بذلك النفط الليبي عن الأسواق الدولية، ويمنع تصديره إلى أسواق أوروبا وغيرها، رغم أنه المورد الأساسي للنقد الأجنبي الذي تعتمد عليه البلاد في تمويل الخزانة العامة، وإعادة بناء الاحتياطي الأجنبي المنهار، وسداد الرواتب والأجور للعاملين في الدولة، وتمويل واردات الأغذية والقمح والأدوية وغيرها من السلع الرئيسية، وكذا تمويل استيراد الوقود من بنزين وسولار، إضافة إلى تمويل مستلزمات الإنتاج والمواد الوسيطة وغيرها من مدخلات قطاع الصناعة. وحسب تقديرات مؤسسة النفط الليبية التابعة للدولة، الصادرة يوم الأربعاء، فإنّ إجمالي خسائر إغلاق الموانئ والحقول النفطية بلغت نحو 8,2 مليارات دولار، بعد نحو 9 أشهر على الإغلاق القسري لتلك الموانئ.

وعلى الرغم من هدوء الأوضاع الأمنية والجيوسياسية على الأرض والتدخلات الدولية لمنع نشوب حرب بين قوات الوفاق الوطني في طرابلس المعترف بها من الأمم المتحدة وقوات شرق ليبيا، لكن يصرّ حفتر على إغلاق الموانئ والحقول النفطية بشرق ليبيا، وهو ما اعترف به المتحدث باسم قوات شرق ليبيا، أحمد المسماري، يوم 12 يوليو/ تموز الماضي. في حال استمرار منع تصدير النفط الليبي، وإصرار حفتر على إغلاق منطقة الهلال النفطي، فإنّ من المتوقع جفاف موارد ليبيا من النقد الأجنبي، وهو ما يؤدي بدوره إلى عدم توافر السيولة التي تضمن لليبيين الحد الأدنى من الخدمات.

لقطات

بنك إماراتي يبحث شراء بنك لبنان والمهجر بمصر

قال بنك الإمارات دبي الوطني، أمس، إنه يقوم حاليا بإجراء مباحثات مبدئية مع بنك لبنان والمهجر (بلوم)، أحد أكبر بنوك لبنان، بخصوص إمكانية الاستحواذ المحتمل على وحدته في مصر. وذكر البنك في بيان، أن المباحثات ما تزال جارية، وليس هناك ما يؤكد احتمال استكمال وانجاز معاملة. أشار البنك الإماراتي، إلى انه يقوم بشكل مستمر بتقييم الفرص المحتملة والتي تكون متاحة في مختلف الاسواق. كان بنك لبنان والمهجر ذكر في بيان، الثلاثاء، انه يدرس خيارات استراتيجية، من بينها بيع حصته في بنك بلوم مصر، وسط الأوضاع الحالية في بيروت.

إقليم كردستان لم يبد مرونة في مراقبة معابره

قالت الحكومة العراقية، أمس، إن حكومة إقليم كردستان لم تبد مرونة في مراقبة واردات المعابر الحدودية. جاء ذلك في بيان لوزارة المالية العراقية، غداة إعلان حكومة إقليم كردستان، عدم التزام الحكومة الاتحادية بدفع رواتب موظفي الإقليم. وذكر البيان ان «إقليم كردستان لم يبد اي مرونة في السماح للحكومة الاتحادية بمراقبة الواردات والاستقطاعات الجمركية عبر المعابر الحدودية». واوضح ان «إلقاء اللوم على الحكومة الاتحادية حول الدفعات المالية قبل حسم الجوانب المتعلقة بالواردات، يمثل تنصلاً غير مقبول من المسؤولية».

الكويت تخفض اسعار بيع النفط الرسمية لآسيا

كشفت وثيقة اسعار، أمس، ان الكويت خفضت اسعار البيع الرسمية لدرجات الخام التي تبيعها لشركات تكرير آسيوية في سبتمبر/ايلول. وحددت الكويت سعر خام التصدير الكويتي لشهر سبتمبر/أيلول بعلاوة 70 سنتا للبرميل فوق متوسط خام عمان في بورصة دبي للطاقة، وخام دبي على منصة بلاتس بانخفاض 35 سنتا عن الشهر السابق.

كما حددت سعر البيع الرسمي في سبتمبر/ايلول للخام الكويتي الخفيف الممتاز بعلاوة 70 سنتا للبرميل فوق متوسط سعر خامي عمان ودبي، بانخفاض 50 سنتا عن الشهر السابق.

الأردن: القطاعات الاقتصادية تتخوف من عودة الحظر الشامل

عمان ـ **زيد الدبيسية**

فيما تتهيأ الحكومة الأردنية لإعادة تطبيق حزمة من الإجراءات لمواجهة الموجة الثانية من جائحة كورونا، والتي بدأت تشهدها البلاد منذ الأسبوع الحالي بتسجيل إصابات جديدة بالفيروس وارتفاعها يوميا، حذّرت قطاعات اقتصادية من فرض حظر شامل مجددا، ما يعرّض الاقتصاد برمّته لخسائر كبيرة لا يستطيع تحمّلها.

وأعلنت الحكومة أنها ستبدأ، اعتبارا من غد السبت، تفعيل أمر الدفاع 11 الذي أصدره رئيس الوزراء عمر الرزاز ويتضمن عقوبات مشددة بحق كل من لا يلتزم بإجراءات السلامة العامة، وإلزام جميع المنشآت بمراعاة إجراءات التباعد بين الأشخاص وارتداء الكمامات وتوفير أجهزة التعقيم. كما أعلن مركز إدارة الأزمة عن بدء الانتشار الأمني أمام المنشآت لضمان الالتزام بإجراءات السلامة العامة، فيما أغلق وزير الداخلية سلامة حماد، اعتبارا من أمس، معبر جابر الحدودي مع سورية بسبب ارتفاع الإصابات لأشخاص قادمين منه إلى داخل الأردن.

وقال رئيس غرفة تجارة الأردن، نائل الكباريتي، لـ«العربي الجديد» إن الإصابات الجديدة التي يشهدها الأردن منذ حوالي أسبوع لا يعود سببها إلى إعادة فتح المنشآت والسماح لها بالعمل، وإنما بسبب القادمين من مركز جابر الحدودي في أغلب الأحيان. وأضاف أن القطاع الخاص بشكل عام تعرّض لخسائر كبيرة بسبب توقفه عن العمل لعدة أشهر بسبب الموجة الأولى من الجائحة وكانت الكلف باهظة على الاقتصاد بشكل عام وفقد الآلاف وظائفهم نتيجة لذلك، ولم تعد غالبية المنشآت قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، خاصة إيجارات العقارات ورواتب العاملين وغيرها.

وقال رئيس غرفة صناعة الأردن، فتحي الجغبير، إن المرحلة الأولى من الجائحة أظهرت أهمية الحاجة إلى استمرارية عمل القطاعات الاقتصادية، خاصة الصناعة والتجارة منها، وذلك لتوفير السلع، خاصة الأساسية منها، ومستلزمات الوقاية من الوباء.

وأضاف لـ«العربي الجديد» أن الأردن كان من أوائل الدول التي نجحت في توفير السلع والأغذية للمواطنين ومستلزمات التعقيم والكمامات وغيرها وتلبية الاحتياجات المحلية منها، بل إن بعض المصانع أصبحت تصدّر كميات كبيرة إلى الخارج، ما يشكل ردا على أي تفكير بفرض الحظر الشامل مرة أخرى.

أزمات

موانئ عربية مهدّدة بسيناريو كارثة مرفأ بيروت

دفعت كارثة مرفأ بيروت العديد من الدول العربية إلى تشديد الرقابة على موانئها، ولاسيما على المواد الخطرة، تجنبا لأي مخاطر قد تحدث

الجزائر ـ **حمزة كحال**

يبدو أن انفجار مرفأ بيروت آثار المخاوف من تكراره في عدد من الدول العربية، ومنها الجزائر التي شدّدت إجراءات التفتيش والرقابة على موانئها، بالإضافة إلى اليمن وليبيا وغيرها. وكان سبب كارثة مرفأ بيروت اشتعال 2750 طنا من نترات الأمونيوم، ما أدى إلى خسائر بشرية ومادية ضخمة.

وقررت الجزائر وضع ضوابط جديدة لتخزين ونقل السلع والمواد الكيميائية الخطرة سريعة الانفجار، من الموانئ، خشية تكرار سيناريو انفجار بيروت الذي أوقع الاف القتلى والجرحى والحق خسائر فادحة بالعاصمة اللبنانية.

وقال المدير العام لمجمع الخدمات المينائية «SERPORT»، جلول عاشور، إن «الحكومة أبرقت أمراً لمسؤولي المؤسسات المينائية بالإسراع في تفعيل عمل اللجنة المكلفة بتفقد وتقييم البضائع الفاسدة أو المكدسة لمدة طويلة على مستوى فضاءات التخزين داخل الموانئ الجزائرية».

وأضاف عاشور، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن «عملية متابعة وتقييم السلع المستوردة أو المكدسة على مستوى المخازن ستتكفل بها اللجنة كل 15 يوما بدلا من مرة في الشهر»، موضحا أن ذلك سيسمح بالتحرير التدريجي لفضاءات الميناء من الحاويات التي تعرقل النشاط التجاري، ومبدئيا تخزين البضائع بخضع لإجراءات يحدد إقامتها على مستوى الموانئ لفترة معينة، غير أن التصريحات الكاذبة وعدم معرفة مسار المنتج المستورد يمدد هذه الفترة أكثر.

وقال مدير الشركة المُسيرة لموانئ الجزائر إن «العراقيل الإدارية والقانونية تزيد من تكدس البضائع، ما دفعنا إلى الاتصال بالجهات القضائية لتسريع وتيرة الفصل في الملفات العالقة لتحرير السلع والمواد الكيميائية». وحول لجنة التفتيش، كشف عاشور أنها «تحوز صلاحيات أفضل في مصير البضائع التي لم يتم التصريح بها بالشكل اللائق من طرف المستورد أو التي تحتاج إلى معرفة مسار المنتج، لا سيما فيما يتعلق ببلد المنشأ أو صانعها أو مطابقتها للمعايير».

وتابع: «جميع البضائع المصنفة على أنها خطرة، تنقل وفق نظام محدد جداً، فقور التصريح بالمنتج الخطير يتم رفعه بشكل تلقائي بمجرد وصوله إلى الميناء قبل توجيهه مباشرة إلى المتلقي تحت مرافقة الأجهزة الأمنية، علما أن الموانئ مجهزة بمعدات خاصة تسمى «حظائر النار» مخصصة لبقاء البضائع الخطرة لفترة محدودة». وكان وزير النقل الجزائري، لزهر هاني، قد قام نهاية الأسبوع المنصرم بزيارة مفاجئة لميناء الجزائر العاصمة، فتش خلالها المخازن والحاويات العالقة منذ سنوات، وأكد عقب الزيارة أن ميناء العاصمة خال من أي مواد خطرة.

وتعد موانئ الدول التي تعاني من حروب مثل اليمن وليبيا الأقرب إلى تكرار سيناريو بيروت، في ظل المخاطر التي تتعرض لها سفن النفط والكيماويات الموجودة في موانئها. وارتفعت، خلال الفترة الأخيرة، وتيرة التحذيرات من وضعية خزان صافر النفطي العائم في ميناء رأس عيسى بالحديدة غربي اليمن، ما ينذر بحدوث كارثة اقتصادية وبيئية وشيكة.

وتحتوي سفينة صافر العائمة والمتهالكة على نحو 1,2 مليون برميل من الوقود، وهي مخزنة في عرض البحر منذ مارس/ آذار 2015. وسفينة صافر المصنعة في اليابان عام 1976 ناقلة نفط ضخمة يصل وزنها الساكن إلى نحو 400 الف طن متري، وتبلغ سعتها حوالي 3 ملايين برميل من النفط الخام.

وحسب مراقبين، فإن خزان صافر النفطي في رأس عيسى لا يخضع للصيانة منذ ما قبل اندلاع الحرب في اليمن وقد انتهى عمره الافتراضي، إذ توجد مشكلة كبيرة في غلايات البخار الخاصة بوقود المازوت، والتي تشكل قلب الخزان العائم صافر، والذي بدونه تتوقف جميع الأنشطة على الخزان العائم، ويصبح الحفاظ على أدنى مستوى من الصيانة ومعايير السلامة البيئية السليمة أمراً في غاية الصعوبة.

وتتهم الحكومة اليمنية الحوثيين بمنع تصدير نفط خزان صافر العائم وعدم السماح بوصول فرق الصيانة إليه، وهو اتهام ترفضه وزارة النفط والمعادن الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء، والتي تؤكد أن من يمنع تصدير النفط ووصول فرق الصيانة ووقود المازوت لتشغيل معدات منشآت الخزان، هو تحالف السعودية والإمارات.

وفي ليبيا، تصاعدت التحذيرات من احتمال تكرار كارثة مرفأ بيروت، إذ قال رئيس المؤسسة الليبية للنفط مصطفى صنع الله، في تصريحات يوم الجمعة الماضي، «من الوارد جدا أن يتكرر انفجار بيروت في البريقة ورأس لانوف والسدرة».

وأشار صنع الله إلى تكدس كميات كبيرة من المنتجات سريعة الانفجار بشكل غير مسبوق، نظرا لإغلاق مليشيات الجنرال خليفة حفتر لموانئ النفط منذ 17 يناير/ كانون الثاني الماضي.

وتحدّث رئيس المؤسسة، في فيديو نشر على موقع مؤسسة النفط، الجمعة، عن تخزين 25 الف طن من غاز الأمونيا (الأمونياك) بمرسى البريقة (750 كلم شرق طرابلس)، وأن هذه الكميات إذا تعرضت لإطلاق نار أو إلى حرارة شديدة فإنها ستسبب انفجارا شديدا وسحابة كبيرة ومقتل من يستنشق غبارها السام.

15

كان سبب كارثة انفجار مرفأ بيروت اشتعال 2750 طنا من نترات الامونيوم، ما ادى الى خسائر بشرية ومادية ضخمة. وقُدّر ما تكبّده لبنان جراء الانفجار بنحو 15 مليار دولار.

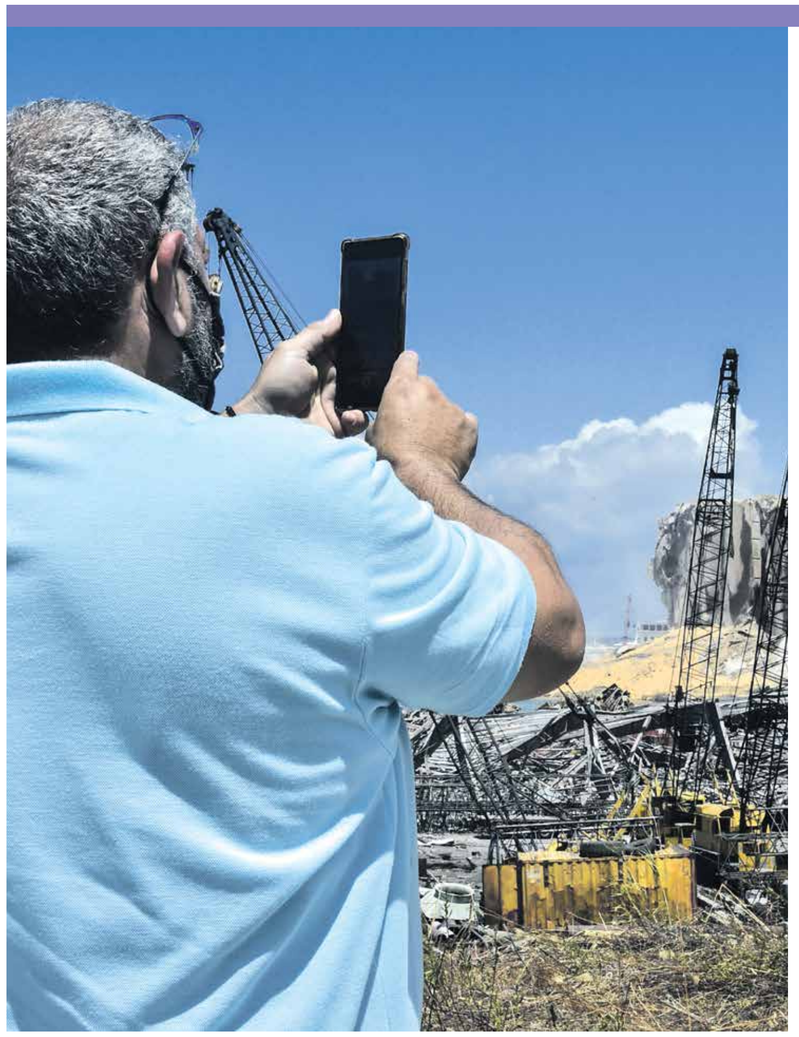

خسائر ضخمة ترتبت على انفجار مرفأ بيروت (الأناضول)

غزة

الأفوكادو... زراعة ناشئة تشف الصعاب

غزة ـ **يوسف ابو وطفة**

يتفاءل مزارعو الأفوكادو في قطاع غزة بموسم جيد هذا العام، بعد أن تنامت هذه الزراعة خلال الأعوام الأخيرة، والتي تستهدف تغطية السوق المحلي واستهلاكه بشكل كامل. وخلال فترات سابقة، كان القطاع يعتمد على استيراد هذا النوع من المحاصيل، إما من الاحتلال الإسرائيلي أو الخارج نتيجة عدم زراعته في القطاع. إلا أن السنوات التي أعقبت الانسحاب الإسرائيلي من غزة عام 2005 شهدت اتجاه المزارعين إلى التوسع في طبيعة المحاصيل المنتجة محلياً. ويواجه المزارعون في القطاع الكثير من الصعوبات، من أبرزها غياب الدعم الحكومي، إلى جانب منع الاحتلال إدخال بعض الأدوية وعرقلة إدخال بعضها ومنع تصدير المنتجات للخارج، ما أدى إلى عزوف شريحة واسعة عن مهنة الزراعة.

ويقول إسماعيل الكسيح، مالك إحدى الأراضي المنتجة للثمرة الأفوكادو، إن زراعة هذا النوع من المحاصيل يتطور من عام لآخر، نتيجة لاكتساب المزارعين الخبرة اللازمة للتعامل معه والتغلب على الصعوبات التي تواجههم.

ويوضح الكسيح لـ «العربي الجديد» أنه وأشقاءه اتجهوا نحو زراعة الأفوكادو قبل 6 أعوام، إذ كان شقيقهم الأكبر يعمل على رعايتها قبل أن يتولوا هم المسؤولية، محاولين استكمال هذه المهمة وإنتاج كميات تلبي احتياجات السوق.

ولا تغطي الكميات المنتجة محلياً من قبل مزارعي القطاع كامل احتياجات سكان غزة، حيث يتم السماح باستيراد جزء من حاجة السوق من الخارج، بعد أن يتم الانتهاء من بيع الكميات المنتجة محلياً، في الوقت الذي يعمل فيه المزارعون على زيادة إنتاجهم سنوياً.

وحسب الكسيح، فإن هذا النوع من الثمار يحتاج إنتاجه لفترة طويلة تصل إلى سنوات وإلى ظروف خاصة عن باقي الخضروات والفواكه التي يجري إنتاجها محلياً، إلى جانب ضرورة توفير مياه ذات ملوحة منخفضة.

ولا تقتصر ثمرة الأفوكادو على صنف واحد، إذ تمكن المزارعون الفلسطينيون في غزة من زراعة أصناف عدة، بعد أن تمكنت وزارة الزراعة من جلب أشتال من الخارج، إلا أنهم يواجهون إشكاليات، من أبرزها تساقط بعض المحاصيل.

وتمتاز ثمرة الأفوكادو في القطاع بإقبال السكان على شرائها، بالرغم من ارتفاع ثمن الكيلوغرام الواحد منها مقارنة بأصناف أخرى، إذ لا تقل تكلفة بيعها من المزارعين للباعة عن 6 شواكل، في حين تصل إلى المستهلك بتكلفة لا تقل عن 8 شواكل. (الدولار= 3,40 شيكل إسرائيلي).

في موازاة ذلك، يقول الناطق باسم وزارة الزراعة في غزة، أدهم البسيوني، إن إجمالي المساحات التي جرى زراعتها في القطاع خلال السنوات الأخيرة من ثمرة الأفوكادو تبلغ 170 دونماً، من بينها 125 دونماً مثمرة.

ويضيف البسيوني لـ «العربي الجديد» أن إجمالي الإنتاج المحلي لهذا الموسم يبلغ 200 طن، وهو يعتبر باكورة إنتاج لهذا المحصول الذي يحتاج إلى فترة طويلة من الرعاية والاهتمام كي يدخل مرحلة الإنتاج التجاري، كما جرى مؤخراً في غزة. ويشير المسؤول في وزارة الزراعة إلى أن الأعوام المقبلة ستكون الكميات المنتجة أكبر مما عليه الآن، لا سيما وأن شجرة الأفوكادو تحتاج إلى رعاية تصل إلى 7 سنوات من أجل الوصول إلى مرحلة الإنتاج التجاري بكميات كبيرة. ووفقاً للبسيوني، فإن الاتجاه التجاري لزراعة ثمرة الأفوكادو أعقب الانسحاب الإسرائيلي من غزة عام 2005، غير أنه تطور أكثر بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة على القطاع عام 2014، حيث من المتوقع أن تزداد المساحات المزروعة منها. ويقر الناطق باسم وزارة الزراعة في غزة بأن ثمرة الأفوكادو تحتاج إلى رعاية خاصة عن غيرها من المحاصيل، إلى جانب أن عملية تربيتها تحتاج إلى بيئة ذات طابع خاص وعملية إنتاجها ليست بالأمر السهل. وخلال السنوات الأخيرة، تقلصت مساحة الأراضي الزراعية المنتجة للخضروات والفواكه في غزة بسبب التمدد العمراني بشكل كبير، إذ كانت أعداد سكان القطاع عام 2006 لا تزيد عن 1,2 مليون نسمة، في حين وصلت حالياً إلى أكثر من 2 مليون نسمة.

القطاع يستهدف تغطية كاملة للطلب المحلي من الأفوكادو (عبد الحكيم ابو رياش)

أخبار العرب

الجزائر تستهدف 40 مليار دولار صيرفة إسلامية

طرقت الجزائر مجددا أبواب الصيرفة الإسلامية، بإطلاق منتجات غير ربوية لأول مرة من طرف بنوك مملوكة للدولة، في إطار خطط حكومية لاستقطاب النقد المتداول في السوق الموازية.

وحسب وزير المالية الجزائري أيمن بن عبد الرحمن، فإن بنوكا حكومية أخرى ستطلق منتجات للصيرفة الإسلامية فور حصولها على الفتوى الشرعية بشأن مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

وترى الحكومة الجزائرية أن تبني الصيرفة الإسلامية، سيمكن من استقطاب جزء هام من الأموال المتداولة في السوق الموازية وتمويل الاقتصاد، بعيدا عن القنوات الرسمية. وتقدر قيمة السوق الموازية في الجزائر بأكثر من 40 مليار دولار، وفق بيانات رسمية، فيما يرى مراقبون أن الرقم يتجاوز 60 مليار دولار. ومطلع أغسطس/ آب الجاري، أطلق البنك الوطني الجزائري (حكومي)، ثمانية منتجات للصيرفة الإسلامية لأول مرة من طرف مصرف مملوك للدولة، بعد تلقيه فتوى من أعلى هيئة مخولة في البلاد (المجلس الإسلامي الأعلى).

العراق يشتري 5 ملايين طن من القمح المحلي

أعلنت الحكومة العراقية جمع أكثر من 5 ملايين طن من القمح المحلي للعام الحالي، بعد انتهاء عمليات الشراء التي بدأت في مايو/ أيار. وقال عبد الرحمن طوفان، مدير عام الشركة العامة لتجارة الحبوب (حكومية)، في بيان، إنه «تم انتهاء الموسم التسويقي وإغلاق كافة أبواب المراكز التسويقية في البلاد بعد تجاوز الكميات 5 ملايين و6 آلاف و836 طنا».

وأوضح طوفان أن «محافظة نينوى كانت الأولى بكمية الإنتاج التي بلغت 909 آلاف و357 طنا، تلتها محافظة صلاح الدين بـ703 آلاف و959 طنا». وحلت محافظة واسط ثالثة بـ550 ألفا و57 طنا، فيما حلت محافظة البصرة أخيرة بـ38 ألفا و976 طنا. وفق طوفان. وأضاف المسؤول العراقي أن «مجموع كميات القمح التي تم استلامها في مراكز تسويق محافظات إقليم كردستان لهذا العام كانت 389 ألفا و745 طنا». ويحتاج العراق إلى وصول مرحلة الاكتفاء الذاتي لنحو 5 ملايين طن سنويا من محصول القمح، وفقا لوزارة الزراعة.

تقارير عربية

فساد

شركات مشبوهة لتوظيف الأموال في اليمن

صنعاء ـ **محمد راجح**

يدور جدل واسع في اليمن يتمحور حول شبكات توظيف أموال انتشرت بشكل لافت في الآونة الأخيرة مع توسع نشاطها وانتشارها على موانئها، بالإضافة إلى اليمن وليبيا وغيرها. وكان سبب كارثة مرفأ بيروت اشتعال 2750 طنا من نترات الأمونيوم، ما أدى إلى خسائر بشرية ومادية ضخمة.

وقررت الجزائر وضع ضوابط جديدة لتخزين ونقل السلع والمواد الكيميائية الخطرة سريعة الانفجار، من الموانئ، خشية تكرار سيناريو انفجار بيروت الذي أوقع الاف القتلى والجرحى والحق خسائر فادحة بالعاصمة اللبنانية.

وقال المدير العام لمجمع الخدمات المينائية «SERPORT»، جلول عاشور، إن «الحكومة أبرقت أمراً لمسؤولي المؤسسات المينائية بالإسراع في تفعيل عمل اللجنة المكلفة بتفقد وتقييم البضائع الفاسدة أو المكدسة لمدة طويلة على مستوى فضاءات التخزين داخل الموانئ الجزائرية».

وأضاف عاشور، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن «عملية متابعة وتقييم السلع المستوردة أو المكدسة على مستوى المخازن ستتكفل بها اللجنة كل 15 يوما بدلا من مرة في الشهر»، موضحا أن ذلك سيسمح بالتحرير التدريجي لفضاءات الميناء من الحاويات التي تعرقل النشاط التجاري، ومبدئيا تخزين البضائع بخضع لإجراءات يحدد إقامتها على مستوى الموانئ لفترة معينة، غير أن التصريحات الكاذبة وعدم معرفة مسار المنتج المستورد يمدد هذه الفترة أكثر.

وقال مدير الشركة المُسيرة لموانئ الجزائر إن «العراقيل الإدارية والقانونية تزيد من تكدس البضائع، ما دفعنا إلى الاتصال بالجهات القضائية لتسريع وتيرة الفصل في الملفات العالقة لتحرير السلع والمواد الكيميائية». وحول لجنة التفتيش، كشف عاشور أنها «تحوز صلاحيات أفضل في مصير البضائع التي لم يتم التصريح بها بالشكل اللائق من طرف المستورد أو التي تحتاج إلى معرفة مسار المنتج، لا سيما فيما يتعلق ببلد المنشأ أو صانعها أو مطابقتها للمعايير».

وتابع: «جميع البضائع المصنفة على أنها خطرة، تنقل وفق نظام محدد جداً، فقور التصريح بالمنتج الخطير يتم رفعه بشكل تلقائي بمجرد وصوله إلى الميناء قبل توجيهه مباشرة إلى المتلقي تحت مرافقة الأجهزة الأمنية، علما أن الموانئ مجهزة بمعدات خاصة تسمى «حظائر النار» مخصصة لبقاء البضائع الخطرة لفترة محدودة». وكان وزير النقل الجزائري، لزهر هاني، قد قام نهاية الأسبوع المنصرم بزيارة مفاجئة لميناء الجزائر العاصمة، فتش خلالها المخازن والحاويات العالقة منذ سنوات، وأكد عقب الزيارة أن ميناء العاصمة خال من أي مواد خطرة.

وتعد موانئ الدول التي تعاني من حروب مثل اليمن وليبيا الأقرب إلى تكرار سيناريو بيروت، في ظل المخاطر التي تتعرض لها سفن النفط والكيماويات الموجودة في موانئها. وارتفعت، خلال الفترة الأخيرة، وتيرة التحذيرات من وضعية خزان صافر النفطي العائم في ميناء رأس عيسى بالحديدة غربي اليمن، ما ينذر بحدوث كارثة اقتصادية وبيئية وشيكة.

وتحتوي سفينة صافر العائمة والمتهالكة على نحو 1,2 مليون برميل من الوقود، وهي مخزنة في عرض البحر منذ مارس/ آذار 2015. وسفينة صافر المصنعة في اليابان عام 1976 ناقلة نفط ضخمة يصل وزنها الساكن إلى نحو 400 الف طن متري، وتبلغ سعتها حوالي 3 ملايين برميل من النفط الخام.

وحسب مراقبين، فإن خزان صافر النفطي في رأس عيسى لا يخضع للصيانة منذ ما قبل اندلاع الحرب في اليمن وقد انتهى عمره الافتراضي، إذ توجد مشكلة كبيرة في غلايات البخار الخاصة بوقود المازوت، والتي تشكل قلب الخزان العائم صافر، والذي بدونه تتوقف جميع الأنشطة على الخزان العائم، ويصبح الحفاظ على أدنى مستوى من الصيانة ومعايير السلامة البيئية السليمة أمراً في غاية الصعوبة.

وتتهم الحكومة اليمنية الحوثيين بمنع تصدير نفط خزان صافر العائم وعدم السماح بوصول فرق الصيانة إليه، وهو اتهام ترفضه وزارة النفط والمعادن الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء، والتي تؤكد أن من يمنع تصدير النفط ووصول فرق الصيانة ووقود المازوت لتشغيل معدات منشآت الخزان، هو تحالف السعودية والإمارات.

وفي ليبيا، تصاعدت التحذيرات من احتمال تكرار كارثة مرفأ بيروت، إذ قال رئيس المؤسسة الليبية للنفط مصطفى صنع الله، في تصريحات يوم الجمعة الماضي، «من الوارد جدا أن يتكرر انفجار بيروت في البريقة ورأس لانوف والسدرة».

وأشار صنع الله إلى تكدس كميات كبيرة من المنتجات سريعة الانفجار بشكل غير مسبوق، نظرا لإغلاق مليشيات الجنرال خليفة حفتر لموانئ النفط منذ 17 يناير/ كانون الثاني الماضي.

وتحدّث رئيس المؤسسة، في فيديو نشر على موقع مؤسسة النفط، الجمعة، عن تخزين 25 الف طن من غاز الأمونيا (الأمونياك) بمرسى البريقة (750 كلم شرق طرابلس)، وأن هذه الكميات إذا تعرضت لإطلاق نار أو إلى حرارة شديدة فإنها ستسبب انفجارا شديدا وسحابة كبيرة ومقتل من يستنشق غبارها السام.

مجالات المضاربة وبيع الأسهم والوعد بالأرباح المغرية. وحسب المصدر المصرفي الذي فضل عدم ذكر اسمه، فإن هذه الأنشطة تعتمد على شركات وهمية أو مشاريع غير حقيقية، إذ يجب أن تستند هذه الأعمال إلى القوانين التجارية اليمنية النافذة لممارسة عملها بحيث ترتبط وفقا لما تمارسه على أرض الواقع من أنشطة بالجهات الرقابية الحكومية ما دامت تمارس أنشطتها كشركات مساهمة لتوظيف الأموال.

> غياب رقابة الأجهزة المختصة يساهم في تفاقم عمليات النصب

وتعمل هذه الشبكات كشركات مساهمة تستقطب أموالا من المساهمين، بحيث تدفع أرباحا كل ثلاثة أشهر، إذ يصل سعر السهم الواحد إلى 115 الف ريال يمني، بحصل المساهم على أرباح بالريال السعودي بنحو 300 ريال كل ثلاثة أشهر، مع احقيته بالحصول على أمواله والمبلغ المساهم به نهاية العام مع بقاء الأرباح قائمة.

لكن، وفق مصادر تجارية في وزارة الصناعة والتجارة، تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن أغلب هذه الأنشطة والشركات حاصلة على سجلات تجارية لممارسة أعمال فردية وفق قانون التجارة اليمني، لكنها تعمل في بدون شفافية، الأمر الذي يجعلها عبارة عن أنشطة غير مشروعة لغسل الأموال.

وكان البنك المركزي في عدن قد قام بتنفيذ حملة موسعة استهدفت شركات ومحال الصرافة والحوالات المالية، انتهت بقرار إيقاف مجموعة من الشركات والمكاتب والمحال، خصوص العاملة في الحوالات وتوظيف الأموال، مع إلزامها بتصحيح أوضاعها المالية وربط حساباتها بالبنك.

وحسب مراقبين، تحوم العديد من الشبهات حول هذا النوع من الأعمال والشركات التي تعد «المضارب بأرباح كبيرة»، في دولة بوضعية حرب وتدر اقتصادي ومعيشي وتوقف رواتب القطاع العام وتراجع مداخيل مشترك. الخميس، مع وزير التخطيط في الحكومة الليبية الطاهر الجهيمي، في أنقرة. وقالت بكجان «وقعنا مع ليبيا تفاهمات اقتصادية وتجارية مهمة للغاية».

وأضافت أن التفاهمات تمهد الطريق لاستكمال المفاوضات بين الشركات التركية ونظيراتها الليبية. ويأتي ذلك استكمالا لخطوات سابقة تستهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين. وكان قد تم التوقيع على اتفاق بحري في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي مع حكومة الوفاق الليبية برئاسة فايز السراج، كما يسعى الجانبان إلى التعاون في المجال النفطي.

وهمية باعداد مثير للريبة والاشتباه وتعمل بدون شفافية، الأمر الذي يجعلها عبارة عن الأسواق كشركات مساهمة لتوظيف الأموال، وهو ما يخالف القوانين اليمنية.

ويقول الباحث الاقتصادي عبد الواحد العويلي، الذي يقود حملة على مواقع التواصل الاجتماعي تستهدف هذه الشركات، إن هذا النوع من الأعمال لا يستند إلى أي منظومة قانونية تجارية، وليس لدى هذه الشركات أي تقارير لأدائها أو حساباتها المالية الخاصة بأنشطتها التي من المفترض أن ترتبط بشكل مباشر بالأجهزة الحكومية المختصة، مثل البنك المركزي اليمني أو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

ويرى العويلي في حديث لـ«العربي الجديد»، أن المساهمين في هذه الشركات التي تندرج تحت كثير منها في إطار الوهمية بدون دراسة أو خطط أو مراجعة واطلاع على تقاريرها وأنشطتها، لذا فهي تندرج، وفق تحليله، ضمن الأعمال الخاصة بغسل أموال الحرب في اليمن وخارج اليمن، إذ تنشط بعضها في دول، مثل الإمارات والبحرين والسعودية وماليزيا. وأصدر البنك المركزي في العاصمة صنعاء الخاضع لسيطرة الحوثيين، تعميماً صارماً، تمت الإشارة إلى أنه سري وعاجل، موجهاً إلى وحدة الامتثال بالبنك، بالحجز على حسابات 7 أشخاص وشركتين حددهما بالاسم تنشطان في مجال توظيف الأموال في اليمن. وحسب ما ورد في التعميم الذي اطلعت عليه «العربي الجديد»، فإن قرار الحجز استند إلى مذكرة قضائية صادرة من نيابة الأموال العامة ومكافحة الفساد، بالتعميم على كافة شركات ومنشآت الصرافة بالحجز المؤقت على هذه الحسابات، ليتم الاطلاع على كشوفات الحساب والمصادقة على الرصيد وجميع وثائق فتح الحسابات.

في هذا السياق، يضيف العويلي أن أي مشروع استثماري يجمع أموالا من مساهمين يتوجب أن تكون لديه دراسات جدوى تفصيلية وتوقعات بمستويات التشغيل والأرباح، لكن ما نلاحظه هو انتشار شركات

ضعف الرقابة وراء تفشي الاحتيال على اليمنيين (محمد حويس/فرانس برس)

بناء وتشييد

تهاوي مبيعات الأسمنت في المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تراهن شركات الأسمنت في المغرب على عودة ورش بناء المساكن، ومواصلة مشاريع البنيات التحتية في الأشهر المقبلة من أجل محاصرة تراجع حاد في مبيعاتها بسبب الحجر الصحي خلال الشهور الأخيرة. وتفيد بيانات أصدرتها الجمعية المهنية لمصنعي الأسمنت بأن المبيعات من الإسمنت وصلت إلى 6,54 ملايين طن في يوليو/ تموز الماضي، مقابل 8,13 ملايين طن في الفترة نفسها من العام الماضي، بانخفاض نسبته 19,5 في المائة. وانخفضت التوريدات الخاصة بالخرسانات الجاهزة للاستخدام بنسبة 21,8 في المائة لتصل إلى 1,1 مليون طن.

وبدا أن أهم تراجع شهدته توريدات الأسمنت لفائدة قطاع البناء، حيث وصل إلى 33,7 في المائة، فيما ارتفعت التوريدات لفائدة مشاريع البنيات التحتية بنسبة 11,86 في المائة.

كان تقرير صادر عن مؤشر التجاري غلوبل روسرتش الذي تعده مؤسسة وفنا بنك، توقع أن ينخفض استهلاك الأسمنت في المغرب، بنسبة 20 في المائة على مدى العام الحالي 2020، كي ينحدر إلى 10,9 ملايين طن، مقابل 13,6 مليون طن في العام الماضي. وتباطأت وتيرة انخفاض مبيعات الأسمنت، حيث وصلت إلى 24,13 في المائة في شهر يوليو/ تموز الماضي، بعدما بلغت حوالي 33 في المائة في يونيو/ حزيران و50,46 في مايو/ أيار و54,9 في المائة في أبريل/ نيسان، مقابل 28,74 في المائة في شهر مارس/ آذار الذي شهد إعلان حالة الطوارئ الصحية بسبب فيروس كورونا. ويرتقب أن يسجل استهلاك الأسمنت أدنى مستوى له في العشرة أعوام الأخيرة، حيث كان وصل في عام 2011 إلى 16 مليون طن، 13,6 مليون طن. وفي هذا السياق، يؤكد الخبير الاقتصادي إدريس الفينة، لـ«العربي الجديد» أن الورش الكبرى للدولة لم تتوقف خلال فترة الحجر الصحي، غير أن الورش ذات الصلة ببناء المساكن، والتي توفر فرص عمل كبيرة، توقفت خلال تلك الفترة، خاصة في ظل إغلاق المحلات التي توفر المواد الأولية مثل الأسمنت. وأفضت الأزمة الأخيرة إلى توقف عدد من مشاريع البناء والعقارات، حيث مس ذلك 90 في المائة من الورش التي هجرها العمال بعد قرار الحجر المنزلي وحالة الطوارئ الصحية، غير أن رفع الحجر الصحي ترتب عليه عودة العديد من الورش، ما يفسر تباطؤ انخفاض مبيعات الأسمنت.

ويشير الفينة إلى أن توقف ورش بناء المساكن في الفترة بين مارس/ آذار وأبريل/ نيسان، أفضى إلى فقدان استثمارات بقيمة 1,1 مليار دولار في القطاع، معتبرا أنه يمكن خفض مبيعات الأسمنت إلى ما بين ناقص 5 و10 في المائة، بعد رفع الحجر وفي حال اتخاذ تدابير من أجل دعم قطاع البناء والأشغال العمومية.

وكان بحث للاتحاد العام لمقاولات المغرب خلص إلى أن قطاع البناء بالمغرب شهد انخفاضا لرقم معاملاته بنسبة 65 في المائة في فترة الحجر الصحي، ما ساهم في فقدان فرص عمل، على اعتبار أن البطالة شملت 70 في المائة من العاملين في القطاع. وإذا كان مراقبون يركزون على استهلاك الأسمنت عبر البناء والأشغال العمومية، إلا أن مهنيين يشيرون إلى الدور الذي يلعبه البناء الذاتي والصيانة التي تقوم بها الأسر في إنعاش سوق الأسمنت بالمغرب.

وتوقفت عمليات البناء الذاتي والصيانة التي تتمثل في بناء غرف أو إضافة شقق في غفلة من السلطات في بعض الأحيان، في فترة الحجر الصحي والطوارئ الصحية، ما ساهم في تراجع مبيعات الموزعين والمحلات التجارية التي توفر الأسمنت.

وكان خبراء قد أكدوا أنه لكي يعود الطلب على العقارات في الفترة المقبلة، لا مفر من خفض الأسعار التي تعتبر مرتفعة، ما يفرض في تصورهم اتخاذ تدابير من أجل تشجيع الشراء، خاصة في ظل تراجع القدرة الشرائية للأسر، وبالتالي ستنشط تجارة الأسمنت.

واعتبرت رابطة الاقتصاديين الاستقلاليين في تقرير حديث أن تحفيز الإنعاش العقاري والفاعلين فيه يمكن أن يأتي عبر خفض أسعار بيع المساكن بنسبة 10 في المائة، خاصة في ما يتصل بالسكن الاجتماعي وسكن الطبقة المتوسطة، وذلك حتى نهاية العام المقبل.

واستحضر قانون المالية التعديلي الصعوبات التي تواجهها شركات البناء، حيث قررت الحكومة تمديد أجال تسليم مباني السكن الاجتماعي بستة أشهر بالنسبة للمشاريع التي تنتهي العقود الخاصة بها في العام الحالي، في الوقت نفسه تراهن شركات الأسمنت على مواصلة مشاريع البنيات التحتية التي تراعاها الدولة وعمليات البناء الذاتي والعقارات، من أجل إنعاش مبيعاتها ومحاصرة الانخفاض الحاد الذي تشهده. ويأتي تدهور وضع سوق البناء المغربي في إطار الأزمات الاقتصادية والمالية المتفاقمة وتراجع نسب النمو بسبب جائحة كورونا.

تفاهمات بين ليبيا وتركيا

أعلنت وزيرة التجارة التركية روهصار بكجان، توقيع بلادها مع ليبيا تفاهمات اقتصادية وتجارية مهمة للغاية. جاء ذلك في مؤتمر صحافي مشترك، الخميس، مع وزير التخطيط في الحكومة الليبية الطاهر الجهيمي، في أنقرة. وقالت بكجان «وقعنا مع ليبيا تفاهمات اقتصادية وتجارية مهمة للغاية».

أخبار العالم

أسهم اليابان تصعد لأعلى مستوى في 6 أشهر

صعد المؤشر نيكي لأعلى مستوى في ستة أشهر تقريبا أمس الخميس، مدفوعا بمكاسب قوية في أسهم شركات التكنولوجيا، فيما يتمسك المستثمرون بآمال تطبيق الولايات المتحدة إجراءات تحفيز، على الرغم من تعثر المحادثات بين مشرعين أميركيين. وارتفع المؤشر نيكي 1,78 بالمئة إلى 23249,61 نقطة عند الإغلاق، وهو أعلى مستوى منذ 21 فبراير/ شباط. وعوض تقريبا كافة خسائره التي تكبدها منذ بدء جائحة كوفيد-19. وزاد المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 1,16 بالمئة إلى 1624,15 نقطة، مقتربا من ذروة سجلها في يونيو/ حزيران. وصعدت أسهم قطاع التكنولوجيا، التي تشمل الأسهم المرتبطة بأشباه الموصلات، بدعم من توقعات بزيادة الطلب على الرقائق المرتبط بالتكنولوجيات الجديدة مثل اتصالات الجيل الخامس.

الصين تمدد رسوما على الألياف البصرية من الهند

ذكرت وزارة التجارة الصينية أمس، أن الصين ستواصل فرض رسوم مكافحة الإغراق على واردات الألياف الضوئية أحادية النمط من الهند لمدة خمس سنوات أخرى. وقالت وزارة التجارة في بيان إن التمديد سيدخل حيز التنفيذ اعتبارا من اليوم 14 أغسطس/ آب، مضيفة أن القرار اتخذ بعد مراجعة انتهاء الصلاحية التي تم إطلاقها بناء على طلب الصناعة المحلية في يونيو من العام الماضي. وبدأت الصين في فرض رسوم مكافحة لإغراق على الألياف الضوئية أحادية النمط المستوردة من الهند اعتبارًا من أغسطس 2014، بنسب تعريفة تتراوح بين 7,4 في المئة إلى 30,6 في المئة، وفقا لقرار وزارة التجارة في 13 أغسطس 2014. وتستخدم الألياف الضوئية أحادية النمط لتصنيع معدات الاتصالات.

مال وسياسة

تسبب الخلافات بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري حول حزمة الإنقاذ خسائر كبيرة للاقتصاد الأميركي الذي يعاني من تفشي الموجة الثانية من جائحة كورونا. ويهدد الديمقراطيون باللجوء للكونغرس لوقف أوامر الرئيس ترامب التنفيذية التي أصدرها يوم الجمعة الماضي.

ترامب يتجاوز الكونغرس

الخلافات حول حزمة الإنقاذ تسبب خسائر كبيرة للاقتصاد الأميركي

واشنطن ـ **شريف عثمان**

على عكس ما توقعه البعض من دخول الحزبين الجمهوري والديمقراطي في جولة مفاوضات حاسمة هذا الأسبوع بشأن حزمة إنقاذ الاقتصاد والمواطنين المنتظرة، بعد إصدار الرئيس الأميركي دونالد ترامب أوامر تنفيذية يوم الجمعة الماضي تغطي أغلب نقاط حزمة الإنقاذ التي لم يتم الاتفاق عليها، أوشك الأسبوع على الانتهاء، ولم تتم مناقشة أي بند، سواء مما أقره ترامب أو مما لم يتطرق إليه، الأمر الذي يهدد بخسائر كبيرة للاقتصاد، قبل نحو ثمانين يوماً من انتخابات الرئاسة، المقررة في الأسبوع الأول من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

ويوم الأربعاء، رفضت نانسي بيلوسي، زعيمة الأغلبية الديمقراطية في مجلس النواب عرضاً من ستيفن منوشين وزير الخزانة باستئناف التفاوض، مؤكدة أن حزبها «غير مستعد لذلك إلا لو أظهرت الإدارة الأميركية بعض الجدية في التعامل مع الأمر». وجاء رد بيلوسي العنيف بعد رفض الجمهوريين عرضاً من الديمقراطيين بتخفيض قيمة المبالغ التي اقترحوا تخصيصها في الحزمة القادمة بنحو تريليون دولار، لتكون في حدود 2 إلى 2,5 تريليون دولار.

وبشأن استمرار العناد بين الطرفين، أكد منوشين أن بيلوسي هي التي تتعنت وتطلب الموافقة على مقترحاتها قبل استئناف التفاوض، مشيراً إلى إمكانية تمرير حزمة بقيمة «تزيد قليلاً عن تريليون دولار»، على أن يتم تخصيص أية مبالغ إضافية يكون هناك حاجة لها في وقت لاحق من هذا العام، أو مطلع العام القادم.

وبعد تعذر الوصول إلى اتفاق خلال الأسابيع الماضية، تجاوز ترامب الكونغرس الأميركي، وأصدر أوامر تنفيذية تشمل تأجيل خصم ضرائب الأجور لمن تقل رواتبهم السنوية عن مائة ألف دولار حتى نهاية العام الحالي، واستمرار منح من لا يعملون، تعويضات بطالة استثنائية تضاف إلى تعويضات البطالة المعتادة، وإن قرر تخفيض المبلغ الإضافي ليصبح 400 دولار بدلاً من 600 كما كان خلال الشهور الخمسة الماضية، بالإضافة إلى تأجيل سداد قروض الدراسة وتوفير حماية من الطرد لمن لم يتمكنوا من دفع إيجارات مساكنهم. وأكد ترامب أنه قرر استخدام صلاحياته في هذا الأمر «حماية لمصالح الملايين من العمال الأميركيين بعد تمسك الديمقراطيين بمحاولات عرقلة إصدار القرار من الكونغرس».

وفي حين توقع البعض لجوء الديمقراطيين للقضاء لإيقاف تنفيذ أوامر ترامب حتى يوافق عليها الكونغرس المخول بتوجيه أموال الحكومة الفيدرالية، أوشك الأسبوع على الانتهاء دون الإعلان عن دعاوى في هذا الخصوص، ربما خوفاً من استغلال ترامب للموقف خلال حملته الانتخابية، وإظهار الحزب الديمقراطي في صورة من يعطل وصول الإعانات للمواطنين.

واعتبر جارد برنشتاين، المستشار الاقتصادي لنائب الرئيس الأميركي السابق، ومرشح الرئاسة الديمقراطي الحالي جو بايدن، أن ما فعله ترامب حالياً بعد «إلغاء تاماً لقواعد الحوكمة، بعد أن رفض حزمة الديمقراطيين في مايو/ أيار، وامتنع حتى عن التظاهر بمناقشتها، قبل أن يقدم مقترحه بمدها مع تخفيضها، بعد توقفها نهاية الشهر الماضي»، واصفاً أوامر ترامب التنفيذية الأربعة التي وقعها يوم السبت بأنها «غير قانونية».

ويهدد استمرار التعنت من الطرفين ملايين الأميركيين الذين فقدوا وظائفهم، وتوقف حصولهم على تعويضات البطالة الاستثنائية منذ ثلاثة أسابيع، في وقت وصل فيه عدد المتعطلين لأكثر من 16 مليونا، يمثلون ما يقرب من 10% من قوة العمل الأميركية. لكن ترامب، الذي يبحث دائماً عن العناوين الرنانة بغض النظر عن المضمون، لا يبدو في عجلة من أمره للتوصل إلى اتفاق قبل نهاية الربع الحالي، في ظل الارتفاع الحالي في أسعار الأسهم في الأسواق الأميركية. ومثل تأجيل ترامب استقطاع ضرائب الأجور من العاملين حتى نهاية العام ضربة أخرى للشركات الصغيرة، التي مازالت تعاني من تبعات ظهور فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) في الولايات المتحدة قبل ما يقرب من ستة أشهر، والجهود التي استهدفت الحد من انتشاره، حيث عبر أصحاب بعض تلك الشركات عن مخاوفهم من التعرض لأزمات مالية عند اضطرارهم إلى سداد الضرائب المؤجلة وتعذر تحصيلها من العاملين. ورغم القروض الميسرة التي سمحت الحكومة الأميركية بتقديمها لها، لمساعدتها على الإبقاء على العمالة لديها، ومواجهة الانخفاضات الكبيرة في إيراداتها، تعرضت الشركات الصغيرة لمشاكل جمة خلال فترة الإغلاق الكبير، واضطر الآلاف منها للخروج من السوق التي تعمل فيها، إلا أن ندرة البيانات اللحظية المتاحة عن تلك الشركات، وقلة حجم مديونياتها في أغلب الأحوال، لم تجعل هذه التطورات السلبية تتصدر نشرات الأخبار خلال الفترة الماضية.

ويوم الثلاثاء، نقلت وكالة الأنباء بلومبيرغ عن موقع YELP، المتخصص في متابعة محلات التجزئة والمطاعم، أن أكثر من 80 ألف شركة صغيرة أوقفت أعمالها بصورة نهائية خلال الفترة من أول مارس/ آذار الماضي وحتى 25 يوليو/ تموز الماضي. ووفقاً لمعهد الإفلاس الأميركي، أعلنت أكثر من 800 شركة أميركية صغيرة إفلاسها، طالبة الحماية من الدائنين، خلال الفترة من منتصف فبراير/ شباط وحتى آخر الشهر الماضي. وتوقع المعهد ارتفاع عدد الشركات المفلسة العام الحالي بنسبة 36% مقارنة بعددها العام الماضي.

ورغم صغر حجم تلك الشركات، إلا أن تأثيرها في الاقتصاد الأميركي لا يمكن إنكاره، حيث تشكل الشركات الصغيرة، التي يقل عدد العاملين في كل منها عن 500 عامل، ما يقرب من 44% من النشاط الاقتصادي الأميركي، وفقاً لإدارة «الأعمال الصغيرة» الأميركية، ويعمل بها ما يقرب من 60 مليون عامل، يمثلون أكثر من نصف العاملين في القطاع الخاص الأميركي.

> الشركات خائفة من الإفلاس وترامب مهتم بارتفاع مؤشرات الأسهم

ويمتد الأثر السلبي لعدم التوافق على خطة إنقاذ سريعة ليشمل العديد من الولايات الأميركية، التي أوشك بعضها أيضاً على إعلان إفلاسه. وخلال الربع الثاني الذي انتهى آخر شهر يونيو/ حزيران الماضي، خفضت الحكومات المحلية في الولايات الأميركية إنفاقها بمعدل سنوي يقدر بحوالي 5,6%، لتضطر إلى تسريح مئات العمال وتعطيل العديد من الخدمات، بسبب انخفاض حصيلة الضرائب لديها.

وتمثل الإعانات المقدمة من الحكومة الفيدرالية لحكومات الولايات نقطة خلاف أساسية بين الحزبين، حيث يدعمها بشدة الديمقراطيون، بينما يتحفظ عليها ترامب، خوفاً من استخدامها في إجراء المزيد من اختبارات الكشف عن الفيروس، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع أعداد المصابين، الذين تجاوزوا حتى الآن خمسة ملايين حالة في الولايات المتحدة. ويقدر مركز الأبحاث وتحليل البيانات موديز أناليتيكس MOODY'S ANALYTICS التابع لمؤسسة التقييم الائتماني، أنه بدون مساعدات فيدرالية إضافية، سيصل إجمالي العجز في ميزانيات حكومات الولايات المحلية إلى ما يقرب من 500 مليار دولار على مدار العامين الماليين المقبلين. وقال دان وايت، رئيس أبحاث السياسة المالية في موديز، إن ذلك سيخفض الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بأكثر من ثلاث نقاط مئوية أي 3%، وسيؤدي إلى فقدان أكثر من 4 ملايين عامل وظيفتهم.

يذكر أن المؤشر «ستاندرد اند بورز 500» قفز يوم الأربعاء مقتربا من مستوى إقفاله القياسي المرتفع المسجل في فبراير/ شباط، وسط مكاسب واسعة النطاق بقيادة أسهم شركات التكنولوجيا. وتجاوز المؤشر أثناء الجلسة مستوى إغلاقه القياسي المرتفع 3386,15 نقطة المسجل في 19 فبراير/ شباط، قبيل اندلاع أزمة فيروس كورونا في الولايات المتحدة والتي تسببت في أحد أشد الانهيارات في تاريخ سوق الأسهم الأميركية.

وكانت الأسهم ذات الثقل مثل مايكروسوفت وأمازون. كوم وابل من أبرز داعمي «ستاندرد اند بورز 500» في تعاملات الأربعاء. وصعد المؤشران نأسداك المجمع وداو جونز الصناعي بقوة أيضا. وكان نأسداك أول المؤشرات الرئيسية الثلاثة انتعاشاً وتسجيلاً لذرى غير مسبوقة في يونيو/ حزيران. ومازال داو دون ذروة فبراير/شباط.

ترامب يبدو مرهقا في المؤتمر الصحافي بالبيت الأبيض (Getty)

تراجع إعانات البطالة بأميركا

تراجع عدد الاميركيين المتقدمين بطلبات جديدة للحصول على إعانة البطالة، الاسبوع الماضي، الى اقل من مليون للمرة الاولى منذ بدء جائحة كوفيد-19 في البلاد، وهو ما يرجع على الارجح الى انقضاء اجل دعم اسبوعي يبلغ 600 دولار، وهو ما جعل البعض يعدلون عن تقديم طلبات. وقالت وزارة العمل الاميركية، الخميس، ان اجمالي الطلبات الجديدة للحصول على إعانة البطالة الحكومية المعدل في ضوء العوامل الموسمية بلغ 963 الفا للاسبوع المنتهي في الثامن من الشهر الجاري.

بكين تأمل في تهدئة مع واشنطن

بكين ـ **العربي الجديد**

قال مساعد وزير التجارة الصيني، رن هونغ بين، أمس الخميس، إن بلاده تأمل أن تتوقف الولايات المتحدة عن اتخاذ إجراءات تقييدية وتمييزية ضد الشركات الصينية وتوفر الظروف المواتية لتنفيذ اتفاق المرحلة 1 التجاري. ومن المقرر أن يراجع مسؤولون أميركيون وصينيون كبار الاتفاق في اتصال عبر دائرة تلفزيونية مطلع الأسبوع المقبل، حيث من المرجح أن يعبروا عن شكاواهم في ظل العلاقات التي تزداد توتراً.

وقال رن في مؤتمر صحافي إن جائحة فيروس كورونا والإجراءات التي تفرضها الولايات المتحدة للتحكم في الصادرات أثرت دون شك في شراء الصين للسلع والخدمات الأميركية.

وتراجعت واردات الصين من الولايات المتحدة بين يناير/كانون الثاني ويوليو/ تموز بنسبة 3,5% مقارنة بنفس الفترة قبل عام، مما جعلها تخفق في تحقيق التزامها بموجب اتفاق المرحلة 1 بزيادة مشترياتها من السلع الأميركية.

وتابع رن، «في ظل الوضع الحالي، من المطلوب أن يعمل الطرفان معاً ويعززا التعاون لتخطي الأوقات الصعبة». وأضاف «نأمل أن تتوقف الولايات المتحدة عن فرض أي قيود أو اتخاذ أي إجراء تمييزي ضد الشركات الصينية وتوفر الظروف المواتية لتنفيذ اتفاق المرحلة واحد التجاري».

مزارع الحبوب الأميركية من كبار المتضررين من التوتر التجاري مع بكين (Getty)

تراجع البطالة في فرنسا

الآباء يعودون الى مطاعم ومقاهي باريس (Getty)

باريس ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات للمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا أمس الخميس، تراجع البطالة في البلاد إلى أدنى مستوى في 37 عاماً خلال الربع الثاني. وانخفض معدل البطالة إلى 7,1% من 7,8% في الربع الأول، متراجعاً إلى أدنى مستوى منذ الربع الثاني من عام 1983 عندما بلغ سبعة في المائة. وفرنسا ثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي بعد ألمانيا.

وحذر المعهد من أن بيانات الربعين الأول والثاني من 2020 تأثرت بإجراءات العزل العام بين منتصف مارس/آذار ومنتصف مايو/أيار، والتي خفضت العاطلين، حسب «رويترز». وتعرّف منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه الشخص الذي لا يعمل لكنه جاهز للعمل ويبحث عن وظيفة، وهو ما كان مستحيلاً فعلياً في معظم القطاعات خلال العزل العام. وقال المعهد إن «التراجع الحاد في البطالة في الربع الثاني من 2020 ليس نتيجة لتحسن سوق العمل وإنما هو نتيجة للعزل العام».

وأضاف أن عدد من يريدون وظيفة لكنهم لا يُعتبرون عاطلين عن العمل بحسب تعريف منظمة العمل الدولية ارتفع 1,9 نقطة مئوية إلى ستة في المائة من القوى العاملة. وهذا أعلى مستوى منذ بدأ المعهد قياس هذا الإحصاء في 2003 والسبب الأساسي لتراجع معدل البطالة في الربع الثاني.

تواصل حرب الرسوم بين أميركا وأوروبا

لندن ـ **العربي الجديد**

تتواصل حروب الرسوم التجارية والحظر بين أميركا وأوروبا، وتراوح بين حظر الشركات الأوروبية وزيادة الرسوم الجمركية من الجانب الأميركي، بينما تضغط أوروبا على أميركا من خلال التحقيقات الجارية مع شركات التقنية الكبرى.

وحسب رويترز، قالت وزيرة التجارة الإسبانية رييس ماروتو في بيان أمس الخميس، إنه يتعين على الولايات المتحدة إلغاء الرسوم الجمركية التي فرضتها على سلع من الاتحاد الأوروبي لأن التكتل التزم بكافة قواعد منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بشركة إيرباص لصناعة الطائرات. وأضافت أن الحكومة الإسبانية ترفض قراراً أميركياً بإبقاء سريان الرسوم على سلع الاتحاد الأوروبي. ويأتي ذلك بعد يوم من إعلان واشنطن أنها ستبقي على رسوم جمركية بنسبة 15 بالمئة على طائرات إيرباص و25 بالمئة على غيرها من السلع الأوروبية، على الرغم من الخطوات التي اتخذها الاتحاد لحل النزاع المستمر منذ 16 عاماً بشأن دعم قطاع الطيران.

وكان خبراء قد توقعوا أن تقود جائحة كورونا إلى تهدئة بين بروكسل وواشنطن، وتزيد من التعاون التجاري والاستثماري بين أميركا والكتلة الأوروبية، ولكن إدارة الرئيس دونالد ترامب واصلت الضغط.

ومنذ وصول الرئيس ترامب للحكم يواصل الضغط التجاري على السيارات الألمانية والمنتجات الزراعية الأوروبية عبر رفع الرسوم الجمركية، من جانبها تسعى بروكسل للضغط على واشنطن، إذ اطلقت هيئة مكافحة الاحتكار في الاتحاد الأوروبي سلسلة من الإجراءات ضد الشركات الأميركية، وفتحت تحقيقاً ضد عملاق التكنولوجيا «أبل» بسبب ما تردد عن عرقلة المنافسة في قطاع الدفع بالهواتف المحمولة عبر تخصيص ميزات معينة لهواتف آيفون لمستخدمي خدمة أبل باي.

وتضغط الإدارة الأميركية على الدول الأوروبية عبر إجراءات الحظر أملاً في وقف خط الأنبوب الروسي لتصدير الغاز إلى ألمانيا الذي شارف على الاكتمال.

وتأمل أميركا في خفض إمدادات الغاز الروسي لأوروبا حتى تتمكن من زيادة صادرات الغاز إلى أوروبا، وحل أزمة شركات النفط والغاز الصخري التي تعاني من ضغوط الأسعار. وتشتبه المفوضية بعد تحقيق أولي في أن الشروط التي وضعتها أبل لمستخدمي «أبل باي» على تطبيقات ومواقع الدفع ربما تعرقل المنافسة.

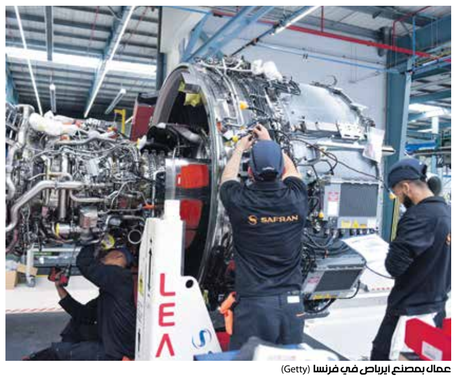

عمال بمصنع إيرباص في فرنسا (Getty)

رؤية

الانتخابات الأميركية وتداعياتها على بريطانيا

موسى مهدي

تنظر بريطانيا بقلق شديد لنتائج انتخابات الرئاسة الأميركية المقبلة في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني، إذ سيتوقف عليها مستقبل بناء «الفضاء التجاري» الجديد الذي تتفاوض بشأنه الحكومة البريطانية مع العديد من دول الاقتصادات الكبرى.

وربما ستعني خسارة الرئيس الحالي دونالد ترامب، في حال حدوثها، ضربة قاصمة لاتفاقية «الشراكة التجارية» مع الولايات المتحدة التي تعد حجر الزاوية في بناء الفضاء التجاري البريطاني لما بعد بريكست، إذ إن ترامب كان من كبار المتحمسين والمشجعين لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ودون ترتيبات تجارية. كما وعد ترامب رئيس الوزراء الحالي بوريس جونسون بشراكة تجارية ضخمة وسريعة مع بريطانيا فور نهاية الفترة الانتقالية لبريكست، أي بنهاية شهر يناير/ كانون الثاني المقبل.

وعلى الرغم من أن بريطانيا حليف استراتيجي رئيسي للولايات المتحدة بغض النظر عمن يفوز في الانتخابات الرئاسية المقبلة في الولايات المتحدة، وبالتالي لا يمكن تجاوزها من قبل أي رئيس أميركي سواء كان الفائز ترامب أو جو بايدن، ولكن قد لا تجد الحكومة البريطانية من مرشح الحزب الديمقراطي بايدن، في حال فوزه، السهولة نفسها والتنازلات في المفاوضات التجارية التي تجدها من ترامب الذي تربطه علاقة صداقة مع الزعيم البريطاني جونسون.

وقد سبق أن حذر الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما من مخاطر بريكست على بريطانيا، إذ أشار إلى أن الإدارة الأميركية قد تفضل توقيع اتفاق «شراكة تجارية» مع أوروبا قبل توقيع الشراكة التجارية مع بريطانيا. وبالتالي هنالك مخاوف في لندن من أن يكون موقف المرشح الديمقراطي بايدن من بريطانيا لا يختلف عن موقف أوباما.

وتعد الشراكة التجارية البريطانية مع أميركا قطعة الشطرنج الرئيسية في بناء الفضاء التجاري الجديد الذي تتفاوض بشأنه حكومة جونسون مع كل من اليابان والهند وكندا وأستراليا. إذ إن توقيع الشراكة التجارية مع أميركا سيجعل من السهل لبريطانيا التفاوض مع الاقتصادات الكبرى.

إذ إن الثقل التجاري الأميركي وكثافة وجود شركاتها المالية ستغري الاقتصادات العالمية الكبرى بتوقيع اتفاق تجاري سهل. ومعروف أن بريطانيا شريك تجاري رئيسي للولايات المتحدة حتى قبل هذه الاتفاقية، إذ إن بريطانيا خامس أكبر مستورد للبضائع والخدمات الأميركية، كما أن أميركا ثاني أكبر سوق بعد الاتحاد الأوروبي للبضائع البريطانية. كما أن توقيع اتفاق الشراكة مع أميركا سيجعل دول الاتحاد الأوروبي أكثر مرونة مع بريطانيا في فترة ما بعد بريكست.

وبريطانيا دولة رئيسية في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وبالتالي فإن أوروبا ستنظر إلى أي شراكة تجارية واسعة وعريضة بين أميركا وبريطانيا على أساس أنها داعم للموقف البريطاني في أوروبا.

وحتى الآن تم تأجيل مفاوضات الشراكة التجارية بين بريطانيا وأميركا إلى الربيع المقبل، على أمل أن يحسم الاختيار الانتخابي للرئيس الأميركي الجديد العديد من نقاط الاختلاف في موضوع الشراكة التجارية بين البلدين.

وكانت وزيرة التجارة الخارجية ليز تروس قد أنهت، الأسبوع الماضي، الجولة الثالثة من مفاوضات التجارة في واشنطن، معربة عن عدم رضاها عن التعرفة الجمركية التي تفرضها الحكومة الأميركية على بعض البضائع البريطانية.

وترى ليز أن العقوبات التجارية التي تفرضها واشنطن على أوروبا تؤذي الشركات والمستهلك في وقت تحتاج فيه بريطانيا وأوروبا إلى المزيد من الاستثمارات والتعاون التجاري مع أميركا لتجاوز التداعيات الخطرة لجائحة كورونا.

وعلى الرغم من الاتفاق على الخطوط العريضة للشراكة التجارية بين البلدين، لاحظ خبراء أن هنالك أربع نقاط خلافية بين بريطانيا وأميركا حول بنود الاتفاقية، وهذه النقاط تتعلق بمجالات الزراعة والأدوية والخدمات المالية وصناعة السيارات.

على صعيد المنتجات الزراعية، تسعى بريطانيا للحصول على تعرفة جمركية منخفضة لصادراتها من المنتجات الزراعية للولايات المتحدة، إذ إن الحكومة الأميركية تفرض تعرفة جمركية مرتفعة على بعض الواردات الزراعية تصل إلى نسبة 17,6% على بعض منها، مثل الجبن ومنتجات الألبان.

وهذا قد لا يشكل عائقاً أمام الاتفاق، ولكن من الجانب البريطاني يدور خلاف أكبر على منتجات اللحوم الأميركية، إذ يتخوف المزارعون في بريطانيا من إغراق الشركات الأميركية البلاد بمنتجات اللحوم الرخيصة بعد توقيع اتفاقية الشراكة وبالتالي تكبيدهم خسائر باهظة، وربما استيلاء الشركات الأميركية على السوق المحلي في بريطانيا بسبب رخص منتجات اللحوم الأميركية وضخامة الشركات الأميركية.

أما على صعيد الخدمات المالية، التي تعد نقطة القوة للاقتصاد البريطاني، فيبنما تستفيد المصارف الأميركية من تمركزها في «حي المال اللندني» لغزو أسواق العالم. تستفيد بريطانيا من الرسوم والضرائب التي تحصل عليها من المصارف الأميركية في تمويلات الخزانة البريطانية وتعزيز مركز «حي المال البريطاني» في العالم.

لكن هنالك خلافا بين واشنطن ولندن بشأن الإجراءات القانونية المنظمة لعمل المصارف وشركات الخدمات المالية، إذ ترغب بريطانيا في مناقشة الإجراءات المنظمة لعمل القطاع المالي الأميركي، وهو ما ترفض الحكومة الأميركية مناقشته في اتفاقيات الشراكة التجارية العالمية.

وعلى صعيد الأدوية والمنتجات الصيدلانية ومنتجات الصحة، ترغب الولايات المتحدة في اتفاق يسمح لشركاتها بالتسويق في بريطانيا دون أي عوائق. وفي المقابل فإن بريطانيا ترى أن أسعار الأدوية الأميركية مرتفعة مقارنة مع منافساتها الأخرى.

أما على صعيد السيارات، فترفض الحكومة الأميركية في خفض التعرفة الجمركية على السيارات وقطع الغيار المصدرة إلى أميركا إلى الصفر. وتأمل بريطانيا عبر هذه التعرفة الجمركية الصفرية بزيادة عدد الشركات العالمية المصنعة للسيارات في بريطانيا. ولدى بريطانيا العديد من شركات السيارات الألمانية واليابانية.